الأكاديمية للدراسات
الإجتماعية والإنسانية

تأثير الحركات الإسلامية السياسية المعاصرة على الاستقرار السياسي في الوطن العربي

Political Islamic Movements Influence on the Arabic World Political Stability

أ.جزار مصطفى
أستاذ مساعد قسم «أ» كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف
Mustapha_djezzar@yahoo.com

ملخص

شهدت الحركات الإسلامية السياسية المعاصرة ولا تزال حضورا سياسيا قويا في الوطن العربي خاصة خلال العقود الأخيرة، وما ساعدها على ذلك هو الظروف الداخلية التي عرفتها وتعرفها المنطقة العربية، مما أدى إلى بروز هذه الحركات ومنافستها للأنظمة الحاكمة على المستوى السياسي والاجتماعي، مما أدى إلى مواجهة مباشرة بينهما ولفترات زمنية طويلة، مما أثر على الاستقرار السياسي والاجتماعي في هذه الدول.

إن أهداف ووسائل الحركات الإسلامية والظروف والمواقف التي مرت بها، وعلاقاتها مع الأنظمة الحاكمة في الوطن العربي بالإضافة إلى الظروف الإقليمية والدولية، شكلت جميعها العلاقة بين الحركات الإسلامية والنظم السياسية الحاكمة، والتي اتسمت إما بالصدام العنيف والمواجهة القائمة على رفض الأخر وإما بالمهادنة الحذرة، وفي الوقت ذاته فقد وقعت الحركات الإسلامية في العديد من الأخطاء بسبب توجهاتها وعدم قراءتها الصحيحة للواقع السياسي والاجتماعي، وعدم تقديمها للبدائل الإسلامية الواقعية التي تقدم الحلول لمختلف قضايا الدولة والمجتمع.

الكلمات الدالة: الحركات الإسلامية، الأصولية الإسلامية، الإسلام السياسي، الاستقرار السياسي.

Abstract

Recently, the Arabic world has experienced, due to the complexity of its internal political and social conditions, a powerful participation of contemporary Islamic movements at the governmental level which has influenced the socio-political stability of the region. Despite impuissant and deficient performance, the relationships between these movements in relation to the state political regime and regional and international landscape has enhanced a multi-interaction behaviour ranging between violent and peaceful confrontations.

Keywords: *Islamic Movements, Islamic Fundamentalism, Political Islam, Political Stability.*

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مقدمة

لقد بدأت ظاهرة الإسلام السياسي في الصعود مع عودة الحركات الإسلامية في النصف الثاني من القرن العشرين ، في محاولة لإزاحة الدولة الوطنية بعد سلسلة من الإخفاقات التي لحقت بها من الداخل والخارج ، فلقد كانت الحقبة التي سبقت قيام الدولة الوطنية في مختلف أقطار العالم الإسلامي تتسم بظهور حركات احتجاجاجتماعي تقود شعوب هذه المستعمرات في نضالها من أجل الاستقلال والتحرر الوطني من الاستعمار والسيطرة الإمبريالية، ولقد اندمجت الحركة الدينية كأحد مكونات الحركة الاجتماعية الاحتجاجية في حركة التحرر الوطني حتى نالت تلك الأقطار الإسلامية استقلالها ، وقامت الدولة الوطنية التي ركزت في بداياتها الأولى على خطط التنمية ومحاربة الفقر والجهل والمرض ، وإقامة المشاريع الخدمية لإشباع الحاجات الأساسية لكافة أفراد المجتمع مع التأكيد على ضمان حقوق الفئات المهمشة في المجتمع ، وإقامة اقتصاد وطني مستقل يقوم على التنمية الذاتية المستدامة وضمان سيطرة الدولة على وسائل الإنتاج ، أما على الصعيد الخارجي فلقد لعبت القيادات التاريخية الكاريزمية للدولة الوطنية دورا فاعلا في مجرى الأحداث العالمي والتحرر من التبعية بإنشاء حركة عدم الانحياز والحياد الإيجابي ومنظمة تضامن شعوب أسيا وأفريقيا .

لكن الدولة الوطنية خاصة بعد رحيل القيادات الوطنية التاريخية الكاريزمية بدأت تتحول في معظمها عن دورها الوطني على الصعيدين الداخلي والخارجي ، فلقد صاحب إقامة الدولة الوطنية نشأة طبقة متوسطة جديدة أصبحت تتحكم في زمام السلطة والثورة ، انكفأت على ذاتها وأصبحت أقل قدرة على تلبية حاجات الأفراد ومطالبهم الأساسية ، وعلى الصعيد الخارجي تحولت الدولة الوطنية في الغالب إلى دولة لا تستطيع بدرجات مختلفة القيام بدور فعال ، وعليه فقد تصاعدت حركات الاحتجاج الاجتماعية على الدولة الوطنية وكانت الحركة الدينية في مقدمة الحركات الاحتجاجيةالاجتماعية لما لها من قدرة حشد الأنصار وبرامج دعوية وخدمية وقدرة تنظيمية على درجة عالية من الكفاءة الأمر الذي جعل حركات الإسلام السياسي تبدو وفق تصور عدد من المحللين المرشح الوحيد لوراثة الدولة الوطنية ، إلا أنها تواجه مجموعة من الإشكاليات، لعل من أهمها هو مدى تأثير هذه الحركات الإسلامية على الاستقرار السياسي في بلدانها ودول المنطقة بشكل عام، إن التساؤل عن الحركات الإسلامية ودورها في الاستقرار السياسي في الوطن العربي تساؤل مشروع في ظل المعطيات المحلية والإقليمية والدولية، لأنها قضية مربوطة بالسياسات والسياقات المحلية والدولية.

من هنا يمكن طرح الإشكال التالي: ما مدى تأثير الحركات الإسلامية السياسية المعاصرة على عملية الاستقرار السياسي في الوطن العربي؟ وهل تبادر النظم السياسية العربية الحاكمة إلى فك حالة الاشتباك والصدام والمواجهة مع حركات الإسلام السياسي وتستوعبها وتستخدمها في عملية النهوض الوطني أم هي تحاول إبقاء الوضع القائم كما هو؟ وكيف يمكن حدوث تغيير سياسي حقيقي في ظل حالة الاحتقان والإقصاء السائدة بين الحكومات العربية والحركات الإسلامية؟ وهل بالفعل تملك حركات الإسلام السياسي مشروعا نهضويا يحمل في طياته عناصر تغيير حقيقي؟

للإجابة عن هذه الأسئلة تم وضع الخطة التالية:

المحور الأول: تعريف الحركات الإسلامية

المحور الثاني: خصائص الحركات الإسلامية وأسباب قيامها

المحور الثالث: الصعود السياسي للحركات الإسلامية في الوطن العربي

المحور الرابع: تأثير الحركات الإسلامية على الاستقرار السياسي في الوطن العربي

1ـ تعريف الحركات الإسلامية

هناك عدد من الباحثين حاولوا تقديم تعريفا للحركة الإسلامية، فعرفها يوسف القرضاوي على أنها:» ذلك العمل الشعبي المنظم للعودة بالإسلام إلى قيادة المجتمع وتوجيه الحياة كل الحياة[1] ونستخلص من هذا التعريف أن الحركة الإسلامية حركة اجتماعية هدفها إعادة بعث الحياة وتوجيهها وفق مرجعية إسلامية.

كما عرفها محمد فتحي عثمان بقوله :»الحركة الإسلامية المعاصرة هي الحركة أو الحركات التي ظهرت بعد الربع الأول من القرن العشرين ، فمن ذلك التاريخ برزت حركات إسلامية معاصرة لها الطابع التنظيمي الحديث وإن لم يضعف الأثر الشخصي للزعامة الجماهيرية ، وقد عملت هذه الحركات على تحريك الجماهير وإن لم تتخلى عن التركيز على التربية الروحية والفكرية للأفراد، وعلى قدر ما استطاعت أن توازن بين نزعتها الجماهيرية وخططها التربوية على قدر ما أمكن أن تتوخى نزعة صفوية تظهر أحيانا ، كذلك تميزت بتقديم الإسلام كنظام شامل للحياة كلها[2].

وعرفها عبد المنعم حنفي فقال: «إن الحركة مصطلح حديث وهي الجماعة في نشاطها الدائب وفي سعيها المستمر، تستهدف به تغيير النظام العلماني إلى النظام الديني الإسلامي وطبع هذا النظام في المجتمعات الإسلامية بما عليه طابع الإسلام»[3].

أما راشد الغنوشي فيرى أن الحركة الإسلامية هي مشروع فكري مجتمعي شامل ينطلق من قاعدة الإسلام الكبرى وهي قاعدة التوحيد ، على اعتبار أن من أعظم لوازم الاعتقاد في الله الواحد الأحد الإيمان بكل أسمائه الحسنى وليس بعضها فقط ، وهذا معنى أولي يشترك فيه كل التيار الإسلامي بكل مدارسه وحركاته، إذ الجميع يلتقون حول هذا التصور الشمولي للإسلام من حيث انبعاثه من عقيدة التوحيد ، كما أن التيار بمختلف مدارسه يشترك في الإيمان بوجوب العمل على تغيير هذا الواقع حتى يتلاءم مع هذا التصور الشمولي للإسلام ويختلفون بعد ذلك في تفاصيل المشروع المجتمعي الإسلامي البديل وفي نطاق الوصول إليه [4].

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويعرفها حيدر إبراهيم على أنها: «كل التنظيمات المنتسبة إلى الإسلام والتي تنشط في ميدان العمل الإسلامي وتتطلع إلى إحداث النهضة الشاملة للشعوب الإسلامية منفردة ومجتمعة، كما تحاول التأثير في كل نواحي المجتمع من أجل إصلاحها وإعادة تشكيلها وفق المبادئ الإسلامية» [5].

ويرى بشير عبد العال أن الحركة الإسلامية تستمد أصولها الفكرية من صناع الشريعة الإسلامية وأصول الدين الثابتة من قرآن وسنة وأن الغاية القصوى للحركة الإسلامية تحقيق الدين كله في واقع الحياة كلها، لذلك كان خطابها للناس واسعا يتجه إليه بوجوه شتى فهي تحاكي معنى التدين في اتساعه وشموله في جميع مجالات الحياة [6].

ويعرفها عبد العاطي محمد أحمد بأنها: «محركات اجتماعية وسياسية وقوى سياسية في المجتمع لها أهدافها وخصائصها المتميزة واستراتيجياتها وتتأثر بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والفكرية السائدة شأنها في ذلك شأن أية قوى سياسية أخرى، وما صفة الإسلامية سوى تعبير عن الإطار الفكري الذي تنطلق فيه هذه الحركات [7].

عقب استعراض التعريفات المختلفة لمفهوم الحركة الإسلامية يتضح اتفاق الباحثين على أن الحركة الإسلامية تحتوي على عدة عناصر أهمها أنها حركة اجتماعية وسياسية، تركز على كونها قوى سياسية في المجتمع لها أهدافها وخصائصها المتميزة واستراتيجيتها، وتتأثر بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والفكرية السائدة، شأنها في ذلك شأن أي قوى سياسية أخرى، وما صفة الإسلامية في هذه الحالة سوى تعبير عن الإطار الفكري الذي تنطلق منه هذه الحركات.

ثانيا: خصائص الحركات الإسلامية وأسباب قيامها

بعد تناول مفهوم الحركة الإسلامية سوف نلقي الضوء على خصائصها والتي يتمثل أهمها فيمايلي :

أ- يعد هدف التغيير الاجتماعي والسياسي قاسما مشتركا للحركات الإسلامية على مدى الزمن، حيث يشير تراثها الفكري إلى رفضها للأوضاع القائمة في المجتمعات والنظم الإسلامية باعتبارها أوضاع تخرج عن الإسلام الصحيح من وجهة نظرها، وتركز جهدها على إقامة الإسلام كنظام شامل للحياة الاجتماعية والسياسية للمسلمين [8].

ب- تتميز الحركات الإسلامية ببنائها الفكري الفريد، فكل جماعة تطرح مقولتها الفكرية وشعاراتها والقيم التي تدعو إليها لإقناع الأعضاء والحفاظ على تضامن الجماعة الداخلي، كما لا يتسم البناء الفكري لكل الحركات الإسلامية بالغموض فاكتسب بناءها طابعا أيديولوجيا حادا على قدر المبادئ والمعتقدات بالقياس إلى ضرورات التعامل مع الواقع لتحقيق الهدف [9]

ج- تحظى معظم الحركات الإسلامية ببناء تنظيمي قوي وليس ضعيفا وربما يرجع ذلك إلى طابع السرية التي اتسمت بها هذه الحركات عبر الزمن، ولقوة الاعتبارات الأيديولوجية والإصرار على تحقيق التغيير الاجتماعي الجذري.

د- تتوفر للحركات الإسلامية خاصية الانتشار والتغلغل التلقائي، وساعدها في ذلك بوجه خاص طبيعة الدين الإسلامي ذاته الذي يفرض على المؤمن أن يبادر بتطبيق تعاليم الإسلام دون توجيه، وهذا لقوة الشعور الروحي عند المسلمين مما يسهل تقبل الدعوات الإسلامية.

هـ- الحركات الإسلامية تتسم بالاستمرارية والتطور معا، وسمة الاستمرارية هدف لكل الحركات الإسلامية تحرص عليه بوجه خاص، فجميع هذه الحركات تنطلق من تراث فكري إسلامي عريض ومتنوع، ولم يعرف التاريخ الإسلامي زوال كامل لكل ما ظهر منذ عهد النبوة من تيارات إسلامية فكرية، لذا تعتبر الحركات الإسلامية استمرارها نجاحا في حد ذاته حتى وإن لم تحقق أهدافها الفكرية، وذلك لاعتقادها بأنها تؤدي دورا ساميا أو رسالة مقدسة من أجل تطبيق الإسلام [10].

و- تتسم الحركات الإسلامية بطابع الرفضوية، أي أنها ترفض الأوضاع القائمة في المجتمعات العربية والإسلامية باعتبارها أوضاعا تخرج عن الإسلام الصحيح، وهي تهدف إلى الوصول للسلطة من أجل تطبيق برنامجها السياسي ذو الطابع الإسلامي، وذلك من أجل تحقيق التقدم والنمو لبلدانهم ومجتمعاتهم وتحقيق وجود الأمة الإسلامية ونهوضها مرة أخرى، غير أن وسائل تحقيق هذا الهدف تختلف وتتباين باختلاف أولويات العمل السياسي وكيفية تحديد مراحله، وهذا من الأسباب الرئيسية للانقسام داخل الحركات الإسلامية.

ز- شمولية النظرة إلى الإسلام باعتباره دينا ودنيا، نظام حكم ونظام حياة، ومن هنا دعوتهم إلى تطبيق الإسلام.

ومن بين الأحداث والعوامل والأسباب التي ساهمت إلى حد بعيد في نشوء الحركات الإسلامية ما يلي:

أ- الدولة التركية والحركة الإسلامية : حيث يرجع بعض الكتاب سبب ظهور الحركات الإسلامية المعاصرة في العالم العربي إلى سقوط الخلافة العثمانية، والذي أدى إلى فقدان المرجعية الكبرى للمسلمين مما فتح الباب على مصراعيه أما الاجتهادات الشخصية والجماعية والذي نتج عنه ظهور الكثير من الحركات الإسلامية، حيث أعلن مصطفى كمال أتاتورك عن قيام دولة حديثة في عام 1924 ، حيث ألغى نظام الخلافة الإسلامية واعتمد العلمانية في تسيير شؤون البلاد ، وقد لقيت مبادرة أتاتورك إعجابا من بعض المسؤولين العرب ولقيت من ناحية ثانية رفضا شديدا من بعض المثقفين والفقهاء ورجال الدين ، بحيث سارع بعضهم إلى الإعلان عن تأسيس جماعة الإخوان المسلمين بمصر بزعامة حسن البنا مطالبين بعودة دولة الخلافة، قبل أن يمتد هذا التنظيم إلى بعض الأقطار العربية مثل السودان والأردن وسوريا [11].

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب- القضية الفلسطينية والحكومات العربية: بعد فشل القوات العربية في استرجاع القدس وانهزام هذه القوات في المعارك التي خاضتها ضد إسرائيل توالت اعترافات بعض الأنظمة العربية بالدولة العبرية، مما أدى إلى انبثاق حركات إسلامية رافضة لتوجه الحكومات العربية، ومن ثمة ظهرت حركة المقاومة الإسلامية حماس في فلسطين كنتيجة لتوقيع اتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل في عام 1979، ونتيجة لاعتراف مصر بإسرائيل ظهرت تنظيمات إسلامية مصرية متشددة وهي التنظيمات المسؤولة عن اغتيال الرئيس المصري الموقع على الاتفاقية أنور السادات.

وقد ساهمت القضية الفلسطينية في ظهور وتطور العديد من التنظيمات الإسلامية التي ترفض سياسة حكوماتها مع القضية الفلسطينية قبل أن تنجح الثورة الإيرانية لتنقل بذلك الحركة الإسلامية من موقف المعارضة للسلطة الحاكمة إلى موقف المطالبة بالسلطة [12].

ج- الثورة الإيرانية: تذهب بعض الدراسات السياسية إلى أن الثورة الإيرانية لم تؤثر كثيرا في الحركة الإسلامية نظرا لطابعها الشيعي، ولكن هناك دراسات أخرى تؤكد على فعالية الثورة الإسلامية على الإسلاميين، والحقيقة أن الثورة الإيرانية عام1979 هي التي تفاعلت مع وجود أزمات داخل الأقطار الإسلامية، بل إن البعض يعتبر «جماعة العدل والإحسان» بالمغرب ظهرت كنتيجة لتفاعل نجاح الثورة الإيرانية والتناقضات التي طالت جسم العلماء في المغرب [13].

د- انتصار المجاهدين الأفغان على الاتحاد السوفياتي سابقا : عندما أطلقت الولايات المتحدة الأمريكية دعوتها إلى الجهاد في أرض أفغانستان وجدت أشخاصا مؤهلين روحيا يعيشون على ما يعتبرونه أزمة هوية في أقطارهم ، فسارعوا إلى الجهاد ضد أكبر قوة عالمية آنذاك «الاتحاد السوفياتي» وألحقوا به هزائم تاريخية وهذا ما أعطى الإسلاميين ثقة في النفس ،وعندما عاد هؤلاء المجاهدين إلى بلدانهم أسسوا تنظيمات إسلامية وأعلنوا الجهاد ضد أنظمة بلدانهم الكافرة حسب اعتقادهم ، وكان التنظيم الإسلامي الذي يعرف «بالقاعدة» أبرز تنظيم أفرزته حرب أفغانستان [14].

هـ/ هزيمة العرب في حرب 1967: إن هزيمة 1967 عملت على إذكاء الحركات الإسلامية في الوطن العربي وخاصة في مصر، ويمكننا القول هنا أن ظهور حركة إسلامية في دولة قطرية هو نتاج أسباب إقليمية تفاعلت مع أسباب قطرية أو ما يمكن أن نطلق عليه أزمات داخلية للدولة القطرية، لذا لا بد من استحضار أبرز الأحداث المرتبطة بالنظام الإقليمي العربي والإسلامي التي تتفاعل مع الأزمات الداخلية التي تخص كل قطر لتضفي في نهاية المطاف إلى ظهور تلك الحركات وتطورها.

و- العامل الديني الذاتي (الحركي): حيث يرجع بعض الباحثين سبب ظهور الحركات الإسلامية إلى عامل ديني بحت، وأن هذه الحركات ليست مختصة بهذا العصر بل امتداد وتجديد لحركات إسلامية فكرية ظهرت عبر تاريخ الإسلام، وهذا العامل ينشط ويضعف حسب الأحوال، وهو يمثل استجابة للواقع ويقوم بدور رئيسي في تشكيل الحركات الإسلامية تبعا لظروف الزمان والمكان التي تتحكم فيه، كما أن هذا العامل لا يختفي تماما في أي عصر من العصور وقد يظل في حالة كمون في أسوأ الظروف. والحركية في الإسلام عنصر ذاتي تأصل مع بداية الرسالة وهو يقوم على فكرتي الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والاجتهاد في الفقه الإسلامي، وكما هو معلوم أن الاجتهاد هو أحد مصادر التشريع ويمثل الجانب الحركي المرن في هذا التشريع مع كونه محكوما بنطاق خاص وهو وجود نصوص قابلة للتأويل، فالإسلام في مجموعه عبارة عن قواعد أمرة لا يجوز الخروج عليها بأي حال من الأحوال وتمثلها النصوص القطعية المحكمة، ولهذا ظهرت القاعدة الفقهية لا اجتهاد مع نص، وقواعد مكملة وهي التي يجوز فيها الخروج بإدارة الأفراد وهي محل الاجتهاد، وعبر هذه القواعد تمكن الإسلام من مسايرة العصر مع الحفاظ على بقائه حتى الأن [15].

ثالثا: الصعود السياسي للحركات الإسلامية في الدول العربية

هناك مجموعة من العوامل مجتمعة ساعدت على الصعود البرلماني للتيارات الإسلامية في مجموعة من الدول العربية، خاصة في الفترة بعد سنة 2000، وهذا ما أدى إلى لفت انتباه المفكرين والباحثين وأيضا الدول الكبرى والحكومات والأنظمة العربية، ولعل أبرز مثالين على هذا الأمر هما فوز جماعة الإخوان المسلمين في مصر مقارنة بما كانوا يحصلون عليه في الفترات الانتخابية السابقة، وما تلى ذلك من اكتساح حركة حماس عام 2006 للانتخابات التشريعية الفلسطينية، والتي قادت بالتالي إلى تقلد حركة حماس لسدة الحكم في فلسطين بعد أن كانت حركة فتح ذات التوجهات الليبرالية تسيطر عليها لمدة تزيد عن أربعون عاما، وتنقسم عوامل ظهور التيارات الإسلامية إلى عوامل خارجية متمثلة في المبادرات الدولية التي تناشد الدول العربية بضرورة تطبيق الديمقراطية بما يشمل ذلك السماح للتيارات الإسلامية بالمشاركة السياسية الفعالة، وعوامل داخلية وإقليمية خاصة بكل دولة على حدى وهذا ما سنحاول التطرق إليه.

أ.العوامل الخارجية

توجد مجموعة من العوامل الخارجية التي هيأت وساعدت على الظهور الإسلامي في البرلمانات العربية، أهمها الأحداث التي وقعت في العالم بعد سنة 2000، والتي كان أهمها بل ومحورها الرئيسي وقوع أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، حيث تعتبر هذه الأخيرة هي الحد الفاصل بين زمنين حيث غيرت من سياسات معظم الدول، خاصة تلك السياسات التي كانت تتبناها الدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية تجاه نشر وترسيخ قيم الديمقراطية في العالم العربي، فيمكن اعتبار هذه الأحداث هي النقطة المركزية التي ساعدت على صعود التيار الإسلامي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما لا يمكن أن نتغافل أن هناك عوامل بيئية خارجية أخرى منها الصراع العربي الإسرائيلي[16]، خاصة لدى التيارات الإسلامية في مصر وفلسطين والأردن، وهناك التهديد الإيراني لدى التيار الإسلامي في دول الخليج، وإن كان الصراع العربي الإسرائيلي لا يقف كتفا بكتف مع التهديد الإيراني وإن كان الأخير لم يثبت صحته حتى الوقت الحالي.

فبعد وقوع أحداث سبتمبر 2001 اختلفت طبيعة الاهتمام الأمريكي بقضية نشر الديمقراطية، حيث كشفت هذه الأحداث وفقا لرؤية الإدارة الأمريكية عن وجود مشكلة ثقافية كبرى في العالم العربي ككل لا سبيل لمعالجتها من جذورها إلا بعملية تحديث شاملة، وقد رأى منظرو إدارة الرئيس الأمريكي بوش الابن أن الأوضاع الداخلية السياسية الاقتصادية والاجتماعية في دول المنطقة العربية تسببت في حدوث الإرهاب الذي ضرب الولايات المتحدة الأمريكية في 2001/09/11، فقد ربطت الإدارة الأمريكية بين هذه الأوضاع وتأثيرها على الأمن القومي الأمريكي، تلك الأوضاع التي تفتقد من وجهة النظر الأمريكية لثقافة ومؤسسات الديمقراطية، مما يؤدي إلى ظهور تيارات وأفكار متطرفة قد تستخدم العنف لنشر أفكارها ليس فقد داخل البلدان العربية والإسلامية بل في المجتمع الغربي ذاته.

وعلى ضوء تلك الرؤية أعلنت إدارة الرئيس بوش الابن مجموعة من المبادرات التي تضمنت العديد من المطالب الموجهة إلى الدول العربية بشأن إصلاحات سياسية شاملة، وكانت أولى هذه المبادرات هي مبادرة وزير الخارجية الأمريكي «كولن باول» التي أعلنها في 12 سبتمبر 2002، تحت اسم «مبادرة الشراكة في الشرق الأوسط»، والتي شملت عدة برامج في توطيد المجتمع المدني والإصلاح الاقتصادي وتنمية القطاع الخاص والتعليم، ثم أعلن الرئيس الأمريكي بوش في خطاب ألقاه في جامعة كارولينا في 2003/5/9 عن مبادرة الشراكة الاقتصادية بين الولايات المتحدة ومنطقة الشرق الأوسط، والتي تضمنت إقامة منطقة تجارة حرة بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول المنطقة خلال عشر سنوات (2010/2003)، وربط الرئيس الأمريكي مبادرته بقيام حكومات المنطقة بإجراء إصلاحات سياسية مثل مكافحة الفساد والإرهاب وحماية حقوق الملكية، واقتصادية مثل تحسين مناخ الاستثمار وتشجيع القطاع الخاص، وفي تطور لاحق عرض الرئيس الأمريكي في خطابه أمام المؤسسة الوطنية للديمقراطية بواشنطن في 6 نوفمبر 2003 لرؤية إدارته بخصوص نشر الديمقراطية وأوضاعها في الشرق الأوسط، حيث كرر الربط بين غياب الديمقراطية في المنطقة وتنامي ظاهرة الفقر التي قادت إلى التطرف والإرهاب والذي تسبب في أحداث 11 سبتمبر 2001، وأكد أن بلاده ستعمل على إحداث تغيير كبير نحو الديمقراطية في دول الشرق الأوسط، وفرق بين التحديث والتغريب مؤكدا أن حكومات وشعوب المنطقة مضطرة لإتباع النموذج الغربي في سبيل تحقيق الديمقراطية، ولقد جاءت مبادرة الشرق الأوسط الكبير تتويجا للمبادرات السابقة، وقد أشار بعض الكتاب إلى أن مفهوم «الشرق الأوسط الكبير» ليس جديدا، حيث نوقش هذا المفهوم بالاسم ذاته في عام 1995 في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أشار البعض منهم إلى أن تعريف الشرق الأوسط على وضعه الحالي أصبح قديما ويجب توسيعه ليشمل تركيا من الشمال إلى القرن الإفريقي ومن المغرب إلى باكستان، وهناك ثلاث أهداف للولايات المتحدة الأمريكية من وراء ذلك وهي حماية مصالحها النفطية وضمان أمن إسرائيل وضبط حركات المنظمات الأصولية[17].

جدير بالذكر أنه عند التطرق إلى مضمون مبادرة الشرق الأوسط الكبير يبدو واضحا أنها تدفع باتجاه إعادة تشكيل الشرق الأوسط عبر الإصلاح السياسي والاقتصاديوالاجتماعي، وفي هذا السياق أشارت المبادرة إلى أن هناك نواقص ثلاثة حددها تقرير الأمم المتحدة حول التنمية البشرية العربية للعامين 2002و2003، وهي الحرية والمعرفة وتمكين المرأة، وتساهم هذه النواقص في خلق الظروف التي تهدد المصالح الوطنية لكل أعضاء مجموعة الدول الصناعية الثمانية، وأكدت المبادرة أيضا أنه طالما تزايد عدد الأفراد المحرومين من حقوقهم السياسية والاقتصادية في المنطقة، كلما كان هناك زيادة في التطرف والإرهاب والجريمة الدولية والهجرة غير المشروعة.

وقد حددت المبادرة الإطار الجغرافي للشرق الأوسط الكبير، حيث احتوى المشروع على منظور مختلف في التعامل مع الجغرافيا السياسية للمنطقة، فيدمج المشروع الشرق الأوسط في دائرة جغرافية وسياسية وأمنية أوسع تشمل الدول العربية بالإضافة إلى باكستان وأفغانستان وإيران وتركيا وإسرائيل [18].

أما عن طبيعة استجابة النظام العربي لهذه المبادرات فيمكن التمييز في طبيعة استجابة النظام العربي لمطالب الإصلاح الأمريكية بين مرحلتين، اتسمت المرحلة الأولى بالإعلان الصريح عن رفض مطالب الإصلاح وقد استمرت تلك المرحلة منذ ظهور مبادرة الشرق الأوسط الكبير عام 2004، بينما شهدت المرحلة الثانية ما يمكن أن نعتبره استجابة لتلك المطالب، فبالنسبة للمرحلة الأولى فقد أكد المسؤولون العرب على رفض المبادرة مؤكدين أن السبب في الإرهاب هو استمرار الصراع العربي الإسرائيلي دون تسوية عادلة، وفي هذا الصدد أكد الرئيس المصري حسني مبارك في كلمة وجهها إلى مؤتمر الصحفيين العرب في 2004/02/23، أن مشاعر الإحباط واليأس الناجمة عن عدم تسوية هذا النزاع العربي الإسرائيلي هي التي خرجت عن إطارها بفعل قوى التطرف لكي تؤذي بعض المجتمعات الأخرى[19].

كما اتجهت مصر إلى تنسيق الموقف مع المملكة العربية السعودية حيث قام الرئيس مارك بزيارة الرياض، وأكد البيان المصري السعودي المشترك الصادر في 2004/02/24 على أن الاهتمام بتحقيق الاستقرار في الشرق الأوسط يستلزم إيجاد حلول عادلة ومنصفة لقضايا الأمة العربية والإسلامية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعلى رأسها القضية الفلسطينية، كما أكد البلدان رفضهما فرض نمط إصلاحي على الدول العربية والإسلامية من الخارج، مؤكدين أن الدول العربية تمضي على طريق التنمية والتحديث والإصلاح[20].

بـ العوامل النابعة من البيئة الإقليمية

إن فشل الموقف الرسمي العربي في إيجاد حلول للصراع العربي الإسرائيلي، خاصة مع الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة ضد الفلسطينيين، وتطور تلك الانتهاكات منذ وصول حركة حماس إلى السلطة عام 2006، والتي بدأت معها إسرائيل فرض حصار شامل على ما يزيد عن مليون ونصف مليون فلسطيني ، كلها عوامل ساعدت على الظهور القوي للتيارات الإسلامية في الدول العربية، وقد أثبتت الاعتداءات المتكررة على غزة عن شبهة تواطؤ بعض الأنظمة العربية مع إسرائيل، كما كشفت عن انقسام حاد في الموقف الرسمي العربي بقي معه الأخير عاجزا عن اتخاذ أي قرار ولو من قبيل تهدئة الرأي العام.

وبالعودة إلى إشكالية عملية السلام العربي الإسرائيلي ودورها في تصاعد التيارات الإسلامية في الوطن العربي، نجد أن تلك المعضلة ظلت لا تشكل موضع اختلاف بين السياستين العربية والأمريكية طوال فترة التسعينات، غير أنه منذ عام 2000 والتي شهدت انطلاقالانتفاضة الفلسطينية الثانية (انتفاضة الأقصى)، بدأت مرحلة التوتر في العلاقات العربية الأمريكية [21] ، فعلى سبيل المثال تمثل الموقف المصري في اشتراط وقف الانتفاضة مقابل انسحاب إسرائيل إلى خطوط ما قبل سبتمبر 2000 وهو ما لم يتفق مع ما رأته الإدارة الأمريكية من أن وقف الانتفاضة.

فالصراع العربي الإسرائيلي لا يزال مستمرا على الرغم من مرور أكثر من ستون عاما على قيامه، على الرغم من الإقرار بمبدأ التسوية السلمية للصراع من جانب أطرافه كما حدث في مؤتمر مدريد للسلام الذي أقر المبدأ الشهير «الأرض مقابل السلام»، وما تبعه من اتفاقيات ومعاهدات مثل اتفاقيات أوسلو بين إسرائيل فلسطين، واتفاقية وادي عربة بين إسرائيل والأردن، وما سبقه من تصالح مصري إسرائيلي فيما عرف باتفاقية السلام (معاهدة كامب ديفيد)[22]، وكذلك المفاوضات التي جرت بين سوريا وإسرائيل بوساطة تركية وغيرها، ولا يزال هذا الصراع مستمرا ودائما ما كانت القضية الفلسطينية تشكل مكانة القلب في معضلة السلام العربي الإسرائيلي، وهي محور الصراع منذ بدايته والقضية الأم لكل قضايا منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة، وهي القضية التي تشكل دائما محور المحادثات بين الجانبين المصري والأمريكي على أساس أن الأولى واحدة من أكبر دول منطقة الشرق الأوسط، وخاضت عدة حروب ضد إسرائيل منذ بداية القضية الفلسطينية بدءا من عام 1948.

بالإضافة إلى القضية الفلسطينية فقد كان للحرب الإسرائيلية على لبنان بالغ الأثر على التيارات الإسلامية، التي اختارت المنافسة كأحزاب شرعية ضمن الأنظمة السياسية في بلادها، واختبار علاقاتها مع الأنظمة الحاكمة والتعبير عن احترامها للتعددية والمرونة، فجماعات مثل حركة الإخوان المسلمين في مصر، وجبهة العمل الإسلامي في الأردن، وحزب العدالة والتنمية في المغرب، وجمعية الوفاق الإسلامي في البحرين، وقف موقفا قويا مناصرا لحزب الله دعمته بخطاب معادي لإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، وفي معظم الحالات تربع الفصل الجديد من الصراع العربي الإسرائيلي على رأس الأجندة السياسية للمعارضة الإسلامية، ليحل ولو بشكل مؤقت محل دعواتها إلى الإصلاح السياسي على الصعيد المحلي، وفي حالات أخرى تضارب هذا الموقف مع الأجندة السياسية لتلك الحركات مما ولد توترا متصاعدا بين الإسلاميين والأنظمة الحاكمة، وخلال الحرب على لبنان كان لزاما على التيارات الإسلامية أن تتخذ موقفا يتوافق مع قراءتها العقائدية أو الأيديولوجية للصراع العربي الإسرائيلي كصراع بين المسلمين واليهود، كما تطلب الأمر منهم أن يستجيبوا لمشاعر العداء ضد الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل السائدة بشكل عريض على نطاق قواعدهم الشعبية، فالرد الإسرائيلي غير المناسب على استفزاز حزب الله وما خلفه من ضحايا في صفوف المدنيين، ورفض الضغط باتجاه وقف الاعتداءات على العرب أعاد إلى الواجهة مقولة المؤامرة الأمريكية الإسرائيلية الكبرى، التي تهدف إلى السيطرة على الشرق الأوسط، وعلى الرغم من كل ما يحدث في العراق وفلسطين فقد قلل من اهتمام الشارع العربي بالقضايا الإقليمية وسياسات الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، إذ سيطرت دعوات الإصلاح المحلي في بلدان مثل البحرين ومصر ولبنان والمغرب على اهتمامات الناس، وجعلت الصراع القائم في فلسطين والعراق من الأمور الثانوية بالنسبة لهم، ولكن في بلدان أخرى مثل الأردن لم تستطع أحزاب المعارضة وخاصة الإسلامية منها، من أن تدير ظهرها للمشاكل الإقليمية وظلت تتعامل معها على أنها أمور لا يمكن فصلها عن قضايا الإصلاح السياسي الداخلي، وخلال الحرب على لبنان تبنى بعض القادة الإسلاميين المعارضين الذين أصبحوا أكثر عملية ما بين2003 و 2006 مواقف شعبية من الصراع العربي الإسرائيلي وسياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، وفي البلدان التي ترى فيها الأنظمة الحاكمة أن مصلحتها المحافظة على علاقات سلمية مع إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، تبنى الإسلاميون سياسات معارضة للموقف الرسمي، ولكنهم من خلال موقفهم هذا تخطوا خطوطا حمراء دافعين مجتمعاتهم إلى المزيد من الانقسام ومعرضين التعاون مع الأنظمة في سبيل التوصل إلى إصلاحات سياسية مهمة لخطر الفشل[23].

جـ العوامل الداخلية

أفرزت معظم الانتخابات التي أجريت في الدول العربية بعد عام 2000 شواهد مختلفة عما سبقها من مراحل، تمثلت تلك الشواهد في النجاح الملحوظ للتيارات الإسلامية مما ترتب عليه

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أن فرضت الأخيرة نفسها كبديل بلا منافس لنظم الحكم العربية، ومن الأمثلة الدالة على ذلك أن جماعة الإخوان المسلمين وفي أعقاب الانتخابات التشريعية في عام 2005 أصبحت هي البديل المعارض الأبرز في مصر، بل وتضائل وجود الأحزاب والتيارات الليبرالية والعلمانية من على الساحة السياسية المصرية، وفي المغرب أصبح حزب العدالة والتنمية الحزب المعارض الأبرز، أما في فلسطين فإن التيار الإسلامي لم يقف في صفوف المعارضة بل أزاح منافسه وهو حركة فتح من سدة الحكم، وتقلدت حماس السلطة التنفيذية عن طريق تشكيل الحكومة، وهو ما يجعلنا نتساءل عن مجموعة العوامل والدوافع الداخلية التي أوصلت تلك التيارات الإسلامية إلى ذلك المستوى من السلطة، وهو ما نوجزه فيمايلي:

1- إن المجتمعات العربية منذ السبعينات من القرن الماضي مرت بعملية إعادة تعريف لهويتها، وإعادة تعريف لتوجهاتها ولعلاقات القوى بين الأطراف السياسية المختلفة لمصلحة التيارات الإسلامية داخل هذه المجتمعات، وسرعان ما انعكست البنية الاجتماعية بهيمنة التيارات الإسلامية عليها في العملية السياسية، من خلال نتائج الانتخابات التي أجريت.

2- إن نجاح التيارات الإسلامية في صناديق الانتخابات يعكس حقيقة أن من شارك من الناخبين العرب في تلك الانتخابات، سواء بنسبة مشاركة عالية جدا أو بنسب منخفضة، سجل بصورة ما تصوته الاحتجاجي على النخب الحاكمة، وعلى فسادها وفشلها في تحقيق طموحات المواطن على المستويات السياسية والاجتماعيةوالاقتصادية، وهو ما يجعلنا نتساءل عن الدوافع التي جعلت التصويت الاحتجاجي يتجه إلى التيارات الإسلامية، ولا يتجه إلى البدائل الأخرى من الأحزاب العلمانية واليسارية التي شاركت في العملية الانتخابية، الأمر الذي يجيب عليه البعض بالقول أن الناخب العربي شعر بأن التيارات والحركات الإسلامية أصبحت في وجدانه تشكل البديل الوحيد المقنع، لأن القوى الليبرالية والقوى اليسارية أصبحت ضعيفة وغير موجودة في الشارع السياسي العربي[24].

3- انحسار تأثير القوى العلمانية في المجتمعات العربية، منح خلال ضعف تأثير هذه القوى في العقود الثلاثة الماضية، بحكم فشل النظم العربية التي تبنت مفاهيم علمانية وقومية فأفقدت هذه الإيديولوجيات مصداقيتها عند المواطن العربي، كما أن نظما عربية بعينها مثل المغرب ومصر واليمن اتبعت نظما تعددية سياسية مقيدة، فسمحت بوجود أحزاب سياسية ورقية لا وجود لها في الشارع العربي، لأن النظم العربية الحاكمة لم تسمح لها بهامش من الحركة يتيح لها المشاركة الفعلية في الحياة السياسية، بل واستخدمت النظم العربية الحاكمة الحركات الإسلامية في بعض الأحيان كوسيلة لضرب اليسار أو القوميين العرب، كما أن هناك أسباب فرعية أخرى من بينها أن الناخب العربي الذي يشعر بالغضب من السياسات الأمريكية في العالم العربي، يشعر بأن الحركات الإسلامية هي الرافض الحقيقي للنفوذ والسيناريو الأمريكي في المنطقة العربية، لذلك صوت لصالح تلك الحركات الإسلامية التي ينظر إليها كطليعة وحيدة في جبهة المقاومة العربية للهيمنة الأمريكية[25].

4- تصاعد مد الاحتجاج على الحكم والمطالبة بالإصلاح الجذري، ففي مصر على سبيل المثال تحالفت حركة معارضة يدعمها آلاف من الشخصيات العامة تحت اسم «الحركة المصرية من أجل التغيير»، حول شعار (كفاية: لا للتمديد، لا للتوريث) شيوعا حتى بات اصطلاحا معتمدا في الكتابات الأجنبية عن الحالة السياسية في البلد، والمقصود بالتمديد تقدم الرئيس المصري أنذاك حسني مبارك لمنصب الرئاسة لعهدة خامسة، والمقصود بالتوريث تهيئة نجل الرئيس والمقصود هنا هو جمال مبارك لخلافته في المنصب ذاته، ولتحقيق ذلك تطالب الحركة بتعديل دستوري يفتح باب المنافسة على منصبي رئيس الجمهورية ونائب الرئيس، وأن يجرى انتخاب كليهما بالاقتراع السري المباشر تحت الإشراف الكامل للقضاء، ولمدة أربع سنوات فقط بشرط ألا ينتخب أحدهما أكثر من مرتين متعاقبتين، وبشرط تقديم إقرار معلن بالذمة المالية عند الترشح، وانضمت قوى معارضة أخرى لفعل التظاهر، وعلى رأسها جماعة الإخوان المسلمين، والتي سيرت مظاهرات ضخمة تعرضت لها قوات الأمن. كما قامت من ناحية ثانية حركات تدعو إلى التغيير والإصلاح في أوساط القضاة وأساتذة الجامعات والمحامين والصحفيين والكتاب والفنانين، كما نشأت أشكال تحالف أخرى بين فصائل متعددة لقوى المعارضة، من أهمها التجمع الوطني من أجل التغيير الديمقراطي، والتحالف الوطني من أجل الإصلاح والتغيير.

5- في الأردن قادت النقابات حملة احتجاج على مشروع قانون النقابات المهنية الذي يلزمها بالحصول على إذن مسبق من وزارة الداخلية من أجل عقد التجمعات العامة والاجتماعات، ويفرض عليها قصرا مواضيع النقاش في جميع اجتماعاتها المهنية ومجالسها، وقال النقابيون أن القانون سيؤدي إلى إغلاق إحدى نوافذ التعبير الحر والاجتماع أمام أعضاء هذه النقابات والذين يفوق عددهم المائة وخمسين ألفا. كما قامت في الكويت مجموعة من الإسلاميين بإعلان تشكيل حزب الأمة، كأول حزب سياسي معلن في الكويت، في محاولة منهم لانتزاع حق تشكيل الأحزاب الذي يقولون أن الدستور يكفله ولكن الحكومة تحظره.

رابعا: دور الحركات الإسلامية السياسية المعاصرة في الاستقرار السياسي في الوطن العربي

لا يمكن دراسة الدور الذي تقوم به الحركات الإسلامية في عملية الاستقرار السياسي إلا من خلال تحليل البنى المادية والسوسيولوجية للنخب الحاكمة، وتعامل هذه الأخيرة مع مجتمعاتها، لأن المعارضة في أي بلد من البلدان هي عبارة عن امتداد طبيعي للثقافة والسلوك السياسي في ذاك البلد، وهي كذلك عبارة عن تعبير واضح عن طبيعة العلاقة القائمة بين الدولة والمجتمع، ومدى صحة وسلامة الحياة السياسية من

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عدمه.

إن الحركات الإسلامية السياسية المعاصرة في الوطن العربي قد أدت ولا تزال تؤدي دورا كبيرا في المجال السياسي منذ أوائل السبعينات وحتى وقتنا هذا، ولو أن وجود هذه الحركات ليس مقتصرا على الوطن العربي فقط، فهناك حركات مؤثرة توجد في الولايات المتحدة الأمريكية والهند وبلدان أخرى من العالم، وتتميز هذه الأصوليات بأن لها رؤى وأجندة فكرية وفلسفية وسياسية طموحة تتخطى القضايا الدينية والروحية، وتحاول إدخال تغييرات جذرية في بنية مجتمعاتها ونظمها وليس إدخال الدين إلى قلوب شعوبها ومساكنهم فقط، وقد حققت هذه الأصوليات إنجازات وانتصارات جوهرية من حيث القدرة على التأثير على صياغة القرار الوطني المركزي وفي المسائل والأمور الحياتية الأخرى.

ولقد شهد العالم العربي في العقود الثلاثة الأخيرة نقلة نوعية ونموا هائلا للتيار الديني أظهرت الحجم الحقيقي لموازين القوى الاجتماعية والسياسية، وقد شكلت هذه الحركات تحديا رئيسيا للنظم والنخب الحاكمة في الوطن العربي منذ أواخر السبعينات وحتى وقتنا الراهن، وخاصة أن هذه النخب لم تكن مستعدة لقبول أي مشاركة فعلية في إدارة شؤون البلاد أو السماح بانتقال السلطة لهذه الحركات، وقد أدت الطريقة التي تعاملت بها النظم السياسية القائمة مع صعود حركات الإسلام السياسي إلى توتير الأجواء وسيادة منطق الإقصاء والعزل بدلا من الحوار والتعاون والمشاركة البناءة، ولا يمكن فهم أسباب الاشتباك والصراع المسلح بين معظم النظم السياسية الحاكمة وحركات الإسلام السياسي إلا من خلال فهم حالة الرعب التي أصابت النخب النافذة من جراء المد الأصولي الديني الشعبي السريع، وعدم ثقة النخب الحاكمة بمواقعها وكوادرها وإنجازاتها، وتجدر الإشارة في هذا المجال إلى أن رد فعل السلطات السياسية في المنطقة العربية على الظاهرة الإسلامية تميز بالحدة والعنف في محاولة لتحجيمها وتقزيمها وشل قدرتها على الحركة، بل إن السلطات السياسية هي التي بدأت المواجهة ضد حركات الإسلام السياسي وأشعلت فتيل الحرب المكلفة التي دارت رحاها وما زالت تدور حتى الأن، وهذا ما حدث في الجزائر ومصر وبلدان عربية أخرى [26].

إن الشعور بالقوة والغطرسة والتمكن الذي حظيت به بعض قيادات الحركات الإسلامية في الثمانينيات وأوائل التسعينات، وكذا خطابهم وأفعالهم التصعيدية التي زادت من خوف النخب الحاكمة وأدت بهم إلى الاقتناع بان استقرار نظمهم السياسية ومستقبلهم السياسي مرهون بقدرتهم على مواجهة الظاهرة الإسلامية المتنامية، وقد تزامن وعي النظم القائمة بالخطر الجديد مع بداية انهيار المنظومة الاشتراكية وفشل مشروعات التنمية لمعظم دول العالم الثالث بما فيها الدول العربية وضعفها، لقد فضح هذا الفشل الذريع هشاشة المنظومة القطرية العربية وضعفها، وقد تبين أنها غير قادرة على إدارة الحروب وحماية الوطن أو تأمين الغذاء والكساء لمواطنيها، ومن ثم فقد عرت التطورات الإقليمية والدولية المنظومة العربية القطرية من مشروعيتها الأيديولوجية وتركتها عرضة للرياح العاتية التي لا ترحم [27].

كما أن الحركات الإسلامية السياسية المعاصرة في الوطن العربي لم تكتف بمناهضة النظم السياسية وتهديدها، بل شنت هجوما شرسا على ما أسمته سادة الطواغيت المحليين وهم القوى الغربية ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية، وهكذا دخلت بعض الحركات الإسلامية في مواجهة مباشرة مع النظم السياسية الحاكمة من ناحية ومع الغرب بشكل عام من ناحية أخرى، ومن هذا المنطلق وجد بعض المتشددين في الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبية أخرى ضالتهم في الظاهرة الإسلامية أو ما أصطلح على تسميته بالأصولية الإسلامية لإعادة صياغة الأطروحة الأمنية العسكرية بعد انهيارالاتحاد السوفياتي وتحديد الأعداء الجدد الذين يمكن أن يشكلوا خطرا على المصالح الحيوية الغربية، وذهب العديد منهم إلى اعتبار أن صراع الغرب مع الإسلام هو صراع حضاري يتعدى الإيديولوجيا والتاريخ والأمن. وهذا ما أدى بها إلى تقديم الدعم المعنوي والسياسي والعسكري إلى أصدقائها في المنطقة العربية في مصر والجزائر والأردن وفلسطين في مواجهة المد الإسلامي، ومنعه من تحقيق اختراق نوعي يمكن أن يترك بصماته وتكون له انعكاسات سلبية على الاستقرار السياسي والاقتصادي في المنطقة، وبغض النظر عن أجندة القوى الغربية في المنطقة العربية ارتكبت بعض الحركات الإسلامية أخطاء قاتلة في إعطاء الذريعة للقوى المعادية للظاهرة الدينية الإسلامية في الغرب، ودفع حكوماتها للدخول في مواجهة حركات الإسلام السياسي جنبا إلى جنب مع النظم السياسية العربية، والنتيجة كانت قلب ميزان القوى لصالح حلفاء الغرب في المنطقة العربية الذين نجحوا في توجيه ضربات قوية للظاهرة الإسلامية [28].

إن الهدف الأساسي للحركات الإسلامية في الوطن العربي كان الوصول إلى السلطة، فبدلا من استثمار مواردهم وقدراتهم في بناء قاعدة شعبية صلبة ترتكز على القضايا الاجتماعية والاقتصادية التي تهم المواطن بصورة عامة، وتغليب الجانب السياسي على العوامل الاجتماعية والسياسية قد أوقع حركات الإسلام السياسي في مواجهة حتمية مع نظم سلطوية لم تتعود السماح بأصوات أخرى وتحتكر غالبا كل الطرق المشروعة للمشاركة السياسية، وهذا ما أدى إلى بروز بوادر عدم الاستقرار السياسي في المنطقة العربية أدخلت شعوبها ومجتمعاتها في نفق مظلم غير معروف البداية والنهاية أثر على كل الأوضاع الحياتية في هذه البلدان، في حين هناك حركات إسلامية عقلانية اختارت طريق التعاون والمشاركة الثانوية في إدارة شؤون البلاد بدلا من تهديد أمن النظم القائمة ومستقبلها، وهذا ما فعلته الحركات الإسلامية في كل من الأردن ولبنان والكويت وغيرها، والملاحظ أن قيادات هذه الحركات استوعبت قواعد اللعبة وخطورة المغامرة بأمن بلدانها وفضلت المشاركة من أجل إحداث تغيرات في المجتمع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والدولة على المدى الطويل.

وما يمكن الوصول إليه هو أن تجربة المواجهة بين الحركات الإسلامية والنظم السياسية الحاكمة قد ساهم إلى حد كبير في وصول هذه الحركات إلى درجة النضج السياسي، وأنتجت مفعولا إيجابيا في الخطاب السياسي للحركات الإسلامية وأجندتها وهذا ما تبلور في اتجاه القيادات الإسلامية الشابة والمخضرمة على حد سواء إلى تنظيم نفسها في أحزاب سياسية تتبنى العمل السياسي العلني والسلمي وتنبذ العمل السري والعنف المسلح، ومحاولتها إعادة صياغة المشروع الإسلامي على أسس جديدة تعتمد المشاركة السلمية في اللعبة السياسية، لكن لا يبدو أن النظم الحاكمة تملك الرؤية الاستراتيجية البعيدة المدى التي تسمح لها بأخذ هذه المعطيات الجديدة بعين الاعتبار، وتحاول استيعاب حركات الإسلام السياسي بدلا من محاولة تقزيمها وإقصائها.

الخاتمة

ما يمكن قوله في الأخير أن الحركات الإسلامية السياسية المعاصرة في الوطن العربي تعكس واقع مجتمعاتها من حيث هي نتاج لتأثير الحداثة في هذه المجتمعات من ناحية، وتعبير عن بنية هذه المجتمعات انطلاقا من الوظيفة التي تؤديها في هذه المجتمعات من ناحية ثانية، وتعكس هذه الحركات طبيعة السلطة الدينية في الإسلام مثلما تعبر عن أزمة في المواقع التقليدية لهذه السلطة، وتأتي أهمية هذه الحركات وما تتمتع به من نفوذ من الطبيعة الوظيفية لها، إذ أنها تؤدي دورا حيويا تفرضه طبيعة هذه المجتمعات وتركيبتها الثقافية والاجتماعية.

والأزمة الراهنة في المجتمعات العربية هي ليست أزمة الحركة الإسلامية وحدها، بل هي أزمة عامة تواجهها في العالم الإسلامي الأنظمة العلمانية كما تواجهها الأنظمة التي تدعي التمسك بالشريعة الإسلامية، وتواجهها الحركات الإسلامية كما تواجهها الحركات التي تنافسها، والصحيح أن الحركات الإسلامية تشكل محور الأزمة بسبب دورها المؤثر، حيث أدى الفشل المزدوج (فشل هذه الحركات في حسم الصراع لصالحها وفشل خصومها في تحييدها وإلغاء نفوذها) إلى وصول المجتمعات إلى نقطة جمود، فلا هي قادرة على التقدم ولا هي قادرة كذلك من جهة ثانية على التراجع. والخوف كل الخوف هو أن تتجه الحركات الإسلامية إلى مواجهة ثقافية مع مجتمعاتها بعد تجربتها الهجومية المريرة مع النظم القائمة، فالحروب الثقافية أكثر خطر وضراوة وتدمير للبنية الاجتماعية من الصدام المسلح مع السلطة، وهل تتحمل مجتمعاتنا المقيدة والمكبلة حروبا ثقافية تتميز بالتخوين والتكفير وإقصاء الأخر، وهل ستخطأ الحركات الإسلامية مرة أخرى التقدير وتهدر إنجازاتها في صراعات هامشية تؤدي إلى تضييق مجال الحريات الفردية والفكرية، والتي لن يستفيد منها إلا النظم السلطوية، كل هذه التساؤلات مشروعة والمستقبل هو الوحيد الكفيل بالإجابة عنها.

الهوامش

1- يوسف القرضاوي، أولويات الحركة الإسلامية في المرحلة القادمة،مؤسسة الرسالة،1992بيروت، ص 53.

2- محمد فتحي عثمان،التجربة السياسية للحركات الإسلامية المعاصرة، منشورات مركز دراسات المستقبل الإسلامي، دار المستقبل، 1991، ص 93.

3- عبد المنعم حنفي، موسوعة الفرق والجماعات والمذاهب والأحزاب والحركات الإسلامية، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2005، ص 17.

4- راشد الغنوشي، مشاركة الحركة الإسلامية في السلطة وإعادة بناء الأمة، ورقة قدمت باللغة الإنجليزية أمام جمعية الطلبة الماليزيين، مانشستر، 2002، ص 3.

5- إبراهيم علي حيدر، أزمة الإسلام السياسي في السودان _الجبهة الإسلامية القومية في السودان نموذجا_مركز الدراساتالسودانية، الولايات المتحدة الأمريكية، 1999، ص 45.

6- بشير عبد العال، الحركة الإسلامية بين النظرية والواقع،الولايات المتحدة الأمريكية:كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، الولايات المتحدة الأمريكية،2004، ص 32.

7- عبد العاطي محمد،نحو تعريف الحركة الإسلامية»، علا عبد العزيز (محرر)، الحركات الإسلامية في آسيا،الولايات المتحدة الأمريكية:مركز الدراسات الأسيوية، الولايات المتحدة الأمريكية،1988، ص 19.

8- يوسف القرضاوي، مرجع سابق الذكر، ص 53.

9- عبد العاطي محمد، مرجع سابق الذكر، ص 19.

10- عبد العاطي محمد، مرجع سابق الذكر، ص 20، 21.

11- هاكانيافوز، الهوية الإسلامية السياسية في تركيا، مطبعة جامعة أكسفورد، الولايات المتحدة الأمريكية،2003، ص 134.

12- مروان شحادة، الحركات الإسلامية المعاصرة ودورها في الصراع على الأرض المقدسة،د ب ن: دار الصحوة للنشر، 2010، ص 16.

13- أسباب نشأة الحركات الإسلامية، الموقع الإلكتروني:
http://www.aljamaa.info/vb/showthread.php

14- مجدي حماد، الحركات الإسلامية والديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية،القاهرة، 1999، ص 20.

15-رضوان أحمد شمسان الشيباني، الحركات الأصولية الإسلامية في العالم العربي، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2006، ص 29.

16-أبو بكر الدسوقي، «مائدة مستديرة: رؤى الشباب العربي للصراع العربي الإسرائيلي»، مجلة السياسة الدولية، العدد 172، ص 188.

17- حسن أبو طالب، التقرير الاستراتيجي الموحد، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2006، ص 450.

18- نصر العارودي، «الولايات المتحدة وتزويق السياسة الانفرادية»، تر: منير العكس، مجلة المستقبل العربي، السنة 29، العدد 230، سبتمبر 2006، ص 158.

19- أحمد إبراهيم محمد وآخرون، حالة الأمة العربية أزمات الداخل وتحديات الخارج، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007، ص 240.

20- حسن بكر أحمد، الأزمة الدولية: نحو بناء نموذج عربي في القرن الحادي والعشرين، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2006، ص 20.

21- غالب حسن أحمد، «أثر المقاومة في تغير مسار الصراع العربي الإسرائيلي»، مجلة الثورة، العدد 1344، 2007.

22- خليل العناني،الدور الإقليمي لمصر إلى أين؟ مركز الزيتونة للدراسات السياسية والاستراتيجية، بيروت، 2004، ص 39.

23- عمر حمزاوي، دينا بشارة، «الحركات الإسلامية في العالم العربي والحرب على لبنان عام 2006»، مجلة أفاق استراتيجية،أبو ظبي: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، أبو ظبي، فيفري 2007، ص 14.

24- عمر حمزاوي، «لماذا انفرد الإسلاميون بساحة المعارضة؟»، ندوة نظمها مركز الحوار العربي،الموقع الإلكتروني: http://www.alhewar.com

25- قطب العربي، العلاقات المصرية الإسرائيلية: ثورة الرأي العام وقيود كامب ديفيد، الموقع الإلكتروني: http: www.islamonline.com

26- مجموعة مؤلفين، الحركات الإسلامية وأثرها في الاستقرار السياسي في العالم العربي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2002، ص 154.

27- نفس المرجع، ص 155.

28- نفس المرجع، ص 157.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com